



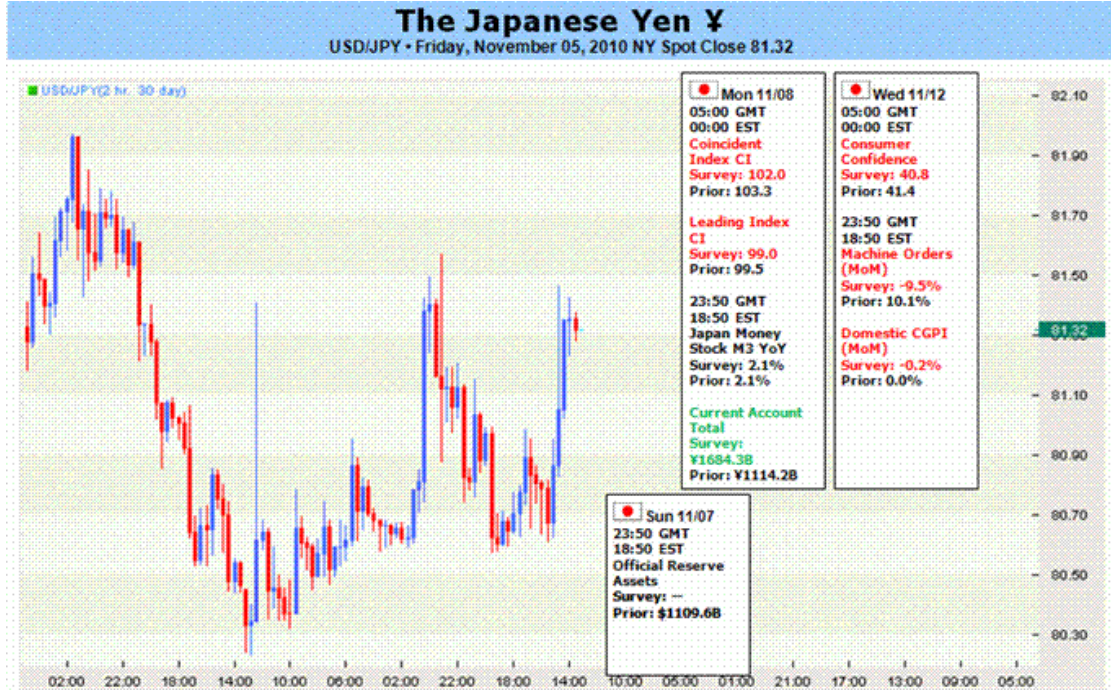
قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)

الين يبدي علامات التداخي، فهل يقدم بنك اليابان على خطوة مفاجئة؟ (توقعات هبوط)

المصدر: Dailyfx



شهد الين الياباني أول أسبوع له من الخسارة مقابل الدولار الأمريكي منذ الأسابيع السبعة الأخيرة، إلا أنه أخفق في الخروج من اتجاهه طويل الأجل الهابط منذ فترة طويلة. وقد ساعدت بيانات التوظيف بالقطاع غير الزراعي الأمريكي الدولار في اتجاه العمليات الشرائية نحوه، وذلك مع تولد ١٥١,٠٠٠ وظيفة، أي ما يزيد على ضعف توقعات السوق التي كانت تتنبأ بزيادة تصل إلى 60,000 فقط. وأدى إعلان الاحتياطي الفيدرالي عن برنامج لشراء الأصول قيمته 600مليار دولار إلى دفع الدولار نحو هبوط سحيق في منتصف الأسبوع، إلا أن الأسواق كانت متوقعة منذ البداية مثل هذا التحرك من قبل الاحتياطي الفيدرالي، علاوة على أن أغلب تبعاته تلك الخطوة كانت متوقعة من جانب الأسواق أيضاً. وبناء عليه، فإنها إذا ما استمرنا في رؤية بيانات قوية من أكبر الأسواق الاقتصادية العالمية، فإنه من المحتمل أن نشرع في التفكير في احتمالية ارتفاع التضخم بالولايات المتحدة، ومن ثم، المزيد من عمليات تضييق السياسة النقدية في المستقبل، الأمر الذي من شأنه أن يكون داعماً لعملة الاحتياط. وفعلياً، شهدنا معدلات الفائدة الليلية وهي تنتقل من انعدام فرصة رفع معدلات الفائدة خلال شهر يناير لتصل في النهاية إلى ٩,٥%، وذلك مع انصراف الأنظار إلى الخطوة المقبلة من لجنة الاحتياطي الفيدرالي. في غضون ذلك، انشقت شهية المخاطرة من الدولار الثانية لبرنامج التسهيلات النقدية وتقرير العمل التوظيف، لنشهد بعد ذلك سحب البساط من أسفل العملة الآسيوية مقابل باقي العملات الرئيسية الأخرى، وكانت على شفير حدوث تغييرات في الاتجاه عدة مرات.

ولم يسير يتبع صناع السياسة النقدية اليابانيين ركب نظرائهم الأمريكيين في خطوة زيادة جهود التسهيلات النقدية، حيث أبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة التابعة له فيما يتراوح بين ٠,٠-٠,١٠%، في حين أنه وسع في مدى الأصول التي سيتم شرائها بالبرنامج الحالي البالغ قيمته ٦٢ مليار دولار، ليشمل ائتمانات استثمارية عقارية. ورغم أن تلك الخطوة ساعدت في دعم أسواق الأسهم اليابانية، إنها كان لها ضعيف الأثر على قيمة الين. وقد تكون القضية مسألة وقت قبل أن تضطر السلطات النقدية مضاعفة جهودها في ظل استمرار قوة الين في كونها عباً على كاهل المصدرين بالبلاد، في الوقت الذي ستمارس فيه ضغوطاً هابطة على الأسعار. علاوة على

ذلك، لا يمكننا استبعاد جولة أخرى من التدخل في سعر الصرف في الوقت الذي ستسمح فيه الأوضاع الراهنة للمزيد من التأثير الكبير أكثر من الجهود السابقة.

ومن المتوقع أن تحمل المفكرة الاقتصادية خلال الأسبوع المقبل لنا المزيد من الأخبار السيئة بالنسبة للاقتصاد الياباني، حيث من المتوقع هبوط مؤشرات ثقة المستهلك، وطلبات الميكنة، وأسعار المنتجين عما كانت عليه الشهر الماضي. علاوة على أننا لا نتوقع أن تحرك أي من تلك الإصدارات السوق، حيث ستستمر توجهات المخاطرة وثقة الدولار في كونهما المحركان الرئيسان خلال هذا الأسبوع. وبصورة عامة، من المحتمل أن تتسم الأسواق بالهدوء عقب حالات التذبذب المفردة التي شهدناها الأسبوع الماضي بالإضافة إلى قلة البيانات الاقتصادية على المفكرة الاقتصادية عمومًا، الأمر الذي قد يتيح بيئة لانئمة لحركة بناءة، على اعتبار إغلاق زوج (الدولا/ ين) فوق المستوى الحسابي البسيط لـ ٢٠ يومًا عند المستوى ٨١,٢٣ منذ المرة الأولى خلال يوم ٢٢ من شهر سبتمبر، وهو ما سيجعل حالة الزوج تتسم بالهبوط.